المدى

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة — 500 دينار

http://www.almadapaper.net - Email: almada@almadapaper.com

العدد (2027) السنة الثامنة - السبت (29) كانون الثاني 2011

اتحاد الكرة يناقش تحديد موعد إجراء انتخاباته الجديدة

يعكف الاتحاد العراقي لكرة القدم على تحديد موعد جديد لإقامة الانتخابات الجديدة لاختيار مجلس جديد لقيادة الكرة العراقية لمدة اربع سنوات قادمة خلال الاجتماع الاستثنائي الذي سيعقده في مقر الاتحاد بالقرب من مجمع الشعب الدولي يوم السادس من شباط المقبل في بغداد .

وقال أمين سر الاتحاد وكالة هادي جواد لـ(المدى الرياضي) : سيتم بعد الاتفاق على تحديد موعد إجراء الانتخابات إرسال كتاب رسمي إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) لتبليغه بضرورة إرسال ممثل عنه لحضور ومراقبة تلك الانتخابات التي ستقام تحت إشراف قضائي واستجابة لرغبة الهيئة العامة لاتحاد الكرة التي حددت شهر شباط المقبل موعدا لإجراء الانتخابات

▪ تفاصيل اخرى في الملحق الرياضي

نواب يصفون مفاوضات الحقائب بسياسة "لي الأذرع"

مصادر: العراقية تنازلت عن النقيب وتفكر بمرشح جديد للدفاع

□ بغداد / اياس حسام الساموك

كشفت مصادر مطلعة عن تنازل القائمة العراقية عن ترشيح فلاح النقيب لمنصب وزير الدفاع فيما بات من المؤكد أن يكون عقيل الطريحي هو الأقرب لمنصب وزير الداخلية.

وأوضحت تلك المصادر لـ"المدى" إلى إن حالة "لي الأذرع" كانت سمة الحوارات المتبادلة بين ائتلافي العراقية ودولة القانون طيلة الفترة الماضية، إلا أن حالة من التوافق السياسي على اسم الطريحي قد تنهي أزمة الحقائب الأمنية.

ونقلت تلك المصادر عن المالكي انه بات يراهن على الوقت في مسألة كسب الترشيحات إلى الوزارات الأمنية لمصلحته، مبينة حصول شبه توافق على ترشيح عقيل الطريحي لمنصب وزير الداخلية سيما وان ائتلاف الكتل الكردستانية وأغلب أطراف العراقية أبدت ترحيبا بهذا الأمر.

من جانبها تلقت القائمة العراقية كتابا رسميا من رئيس الوزراء يقضي برفض فلاح النقيب كمرشح لمنصب وزير الدفاع.

القيادي في جبهة الحوار، النائب عن ائتلاف العراقية محمد سلمان أشار في اتصال هاتفي مع "المدى" أمس إلى أن المالكي رفض وبشكل رسمي مرشح العراقية لمنصب وزير الدفاع فلاح النقيب دون توضيح الأسباب، مبينا أن قائمته ربطت الموافقة على مرشح التحالف الوطني عدنان الأسدي بالموافقة على النقيب، وان رفض النقيب سيؤدي وبشكل طبيعي إلى رفض للأسدي.

وعلى ما يقول سلمان فان العراقية ليس أمامها الآن سوى البحث عن مرشح ثان لمنصب وزير الدفاع، وان الوقت لا يزال مبكرا لطرح أسماء بديلة والتي قد يكون من بينها اسكندر وتوت واحمد الجبوري، نافيا الأنباء التي تحدثت عن تمسك قائمته ببقاء وزير الداخلية السابق جواد البولاني في منصبه مقابل بقاء وزير الدفاع السابق عبد القادر العبيدي في منصبه والذي لا طالما أصر عليه المالكي.

بيد أن المصادر شددت على أن هذا الأمر سبق وان تكرر لأكثر من مرة وهو محاولة للقائمة العراقية للضغط على رئيس الوزراء وبالتالي هم يهددون بتحويل وزارة الداخلية إليها مقابل إعطاء الدفاع إلى التحالف الوطني.

من جانبه ربط النائب في التحالف الوطني خالد الأسدي إنهاء ملف الوزارات الأمنية بحالة التوافق بين الكتل السياسية.

وأضاف الأسدي لـ"المدى" إن المالكي لا يزال يرفض المبدأ في اختيار الوزارات الأمنية، مبينا انه يرغب في اختيارهم بنفسه على أن توافق عليهم بقية الأطراف، محذرا في الوقت نفسه من مساعي بعض الأطراف لتحويل قضية اختيار الوزارات الأمنية إلى المحاصصة والتي ستلقي بظلالها على الواقع الأمني في البلاد.

ما حكاية آمر الفوج المشتبه بتورطه؟

تحذيرات سبقت تفجير الشعلة .. وبرلماني يقاضي الزيدي وعمليات بغداد

□ بغداد / علي عبد السادة

كشفت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية أن قيادة عمليات بغداد والمحافظة ومجلسها تلقوا تحذيرات من حدوث خروقات أمنية في منطقة الشعلة قبل أكثر من عشرة أيام.

واتهم عضو اللجنة النائب عدنان الشحماني الجهات المذكورة بإهمال معلومات تفيد بقصور كبير يرافق أداء القائد الميداني المسؤول عن امن الشعلة.

وأعلن النائب عن ائتلاف دولة القانون في تصريحات خاصة للمدى عن نيته إقامة دعوى قضائية ضد قائد عمليات بغداد والناطق باسمها ورئيس مجلس محافظة بغداد بسبب التقصير على خلفية تفجير الشعلة.

وفي تطور لاحق، أصدر رئيس الوزراء نوري المالكي أمرا بتوقيف مسؤول حماية منطقة الشعلة على خلفية انفجار سيارة مفخخة استهدف مجلسا للعزاء أسفر عن استشهاد ٣٧ شخصا وأصيب ٧٨ آخرون بجروح.

فيما أفاد مصدر في الشرطة أمس الجمعة بأن الهدوء النسبي يخيم على المدينة بعد مضي ساعات على اشتباكات مسلحة دارت بين قوات من الجيش ومواطنين غاضبين على خلفية انفجار سيارة ملغمة استهدفت مجلس عزاء في المنطقة.

وقال: "سنشرع في إجراءات قانونية لإقامة دعوى قضائية تحّمل عمليات بغداد وقائدها والناطق باسمها ورئيس مجلس محافظة بغداد المسؤولية الجنائية والأخلاقية عن دماء الأبرياء الذين سقطوا نتيجة الإهمال من جانب المسؤولين".

وكشف الشحماني انه سبق وأن تلقى شكاوى متعددة من أهالي المدينة من تخوفهم من إعادة تولي المقدم أحمد محمد طه العبيدي كآمر للفوج المسؤول عن حماية مناطقهم (الفوج الثاني من اللواء ٢٢) بسبب الاشتباه في تغطيته على عدد من العمليات الإرهابية، خاصة وأن لديه عددا من أشقائه المعتقلين تحت طائلة التورط بجرائم إرهابية".

من جهتها، أكدت مصادر خاصة أن المقدم المذكور سبق وان تم نقله من المدينة نفسها، واستبدل بضابط آخر، إلا أن الجهات الأمنية أعادته مجددا إلى الشعلة رغم اعتراض الأهالي دون معرفة الأسباب.

وأكد انه ابلغ لأكثر من خمس مرات الناطق باسم عمليات بغداد بهذه المعلومات منذ إعادة تولية هذا الضباط وتحديداً يوم ١٤ من الشهر الحالي.

وأفاد الشحماني بأنه طالب بنقل الضابط المشار إليه واستبداله بأي بديل دون تحديد، كون المعلومات التي وصلتنا جدية ولا تحتمل المجازفة بالقبول بوجود ضابط مشبوه".

وأوضح أن قيادة عمليات بغداد تجاهلت مطالبنا التي هي مطالب أبناء المنطقة كما اتصلنا برئيس مجلس محافظة بغداد السيد كامل الزيدي الذي لم يحرك ساكناً هو الآخر وكل هذا جرى خلال بضعة أيام من إعادة تولية هذا الضابط المشبوه.

كلينتون تدعو مبارك إلى "الإصلاح الفوري" ◆ الشرطة تستخدم العنف مع المتظاهرين

جمعة الغضب: شباب مصر يثور للخبز والحريات

□ متابعة / المدى

لم تتأخر عدوى الياسمين التونسية في الوصول إلى القاهرة، وسرعان ما تصاعد الغضب الشعبي من سوء الأحوال إلى درجة الهتاف في يوم دعي "جمعة الغضب" بإسقاط النظام الحاكم.

ورغم عزل السلطات المحافظات عن دائرة الإعلام إلا أن شعلة الغضب اتسعت إلى محافظات عديدة وفاق العدد عشرات الآلاف في القاهرة والمنصورة والسويس والمحلة وغيرها.

وبينما قرر الرئيس المصري فرض حظر التجوال في جميع انحاء البلاد، دعت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون الحكومة المصرية الى تلبية مطالب الاصلاح الشعبية بشكل فوري.

وقالت كلينتون في مؤتمر صحفي ليلة امس ان واشنطن ترفض استخدام العنف ضد المتظاهرين.

ووقعت اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين المحيطين بالمعارض المصري محمد البرادعي في ميدان الجيزة جنوبي العاصمة. وبدأ آلاف المتظاهرين المتواجدين في ساحة ميدان الجيزة في الهتاف "يسقط يسقط حسني مبارك".

وانتشرت تظاهرات يشارك فيها الآلاف في معظم أحياء القاهرة وهي ترفع شعارا مستوحى من الثورة التونسية هو "الشعب يريد إسقاط النظام"، فيما بدا أن الشرطة غير قادرة على السيطرة على الموقف. وفي ميدان التحرير رفع احد المتظاهرين لافتة كتب عليها "ارحل" بالعربية و"غو آوت" بالانكليزية.

وجرت مواجهات في العديد من المناطق بين المتظاهرين والشرطة التي تستخدم الهراوات والقنابل المسيلة للدموع. وجرت تظاهرات في العديد من المحافظات الأخرى. ففي الإسكندرية، وقعت اشتباكات بين آلاف المتظاهرين والشرطة بميدان محطة الرمل.

وفي المنصورة تظاهر الآلاف، وكذلك في المنيا. وشهدت السويس كذلك تظاهرات شارك فيها الآلاف واشتبكوا مع قوات الأمن. ولم تتوافر معلومات عما يجري في العديد من المحافظات الأخرى بسبب قطع خدمات الهواتف المحمولة.

ثم بدأت الشرطة في استخدام خراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع لتفريقهم كما سمع دوي طلقات تحذيرية في الهواء. ورد المتظاهرون بإلقاء الحجارة واشتبك بعضهم بالأيدي مع بعض أفراد الشرطة قبل أن يتفرق المتظاهرون في قوافل اتجهت نحو منطقة الهرم ونحو وسط القاهرة. وحشدت قوات الأمن لمواجهة يوم رابع من التظاهرات غير المسبوقة.

وكانت شبكة الانترنت شهدت فجرا انقطاعا. وتوقفت بشكل شبه كامل خدمة الهواتف المحمولة والرسائل النصية في مصر صباح الجمعة، بحسب ما أفادت شهادات متطابقة. .

ويقول مراقبون أن ارتفاع البطالة والغلاء وازدياد موجة الاستياء من الحكم القمعي للرئيس مبارك كانت من الأسباب الرئيسة التي دفعت الآلاف من المصريين إلى النزول إلى الشوارع للتعبير عن غضبهم.

▪تفاصيل ص٦

وكيل السيستاني: النواب يسرقون رواتب حماياتهم

□ متابعة / المدى

اتهم احد وكلاء المرجع آية الله العظمى علي السيستاني النواب العراقيين بالاستيلاء على رواتب مخصصة من اجل حمايتهم بواسطة تسجيل أسماء وهمية لقبض المبالغ.

وقال الشيخ احمد الصافي خلال خطبة الجمعة في كربلاء "هناك صاحب موكب بقي لديه جزء بسيط من الرز وانتهت ذكرى أربعين الحسين، فاحتار ماذا يفعل بها بينما بعض النواب يأخذون نصف راتب الحمايات المخصصة لهم بطريقة الخديعة".وكانت مصادر صحفية كشفت أن ٩٠٪ من النواب العراقيين يوظفون ١٠ حراس والباقي عبارة عن أسماء وهمية تخصص لها رواتب.

يشار إلى أن البرلمان خصص لكل نائب ثلاثين حارسا شخصيا براتب ٧٥٠ ألف دينار (٦٣٠ دولار).

من جهته، قال مصدر برلماني أن غالبية النواب ليسوا بحاجة إلى هذا العدد لأنهم من سكان المنطقة الخضراء الشديدة التحصين في وسط بغداد، لكنهم يقومون بتسجيل عناصر حماية من أقاربهم ليتسلموا المبالغ المخصصة لثلاثين شخصا.

وأضاف رافضا الكشف عن اسمه إن "حل الإشكال يكمن في فك ارتباط مجلس النواب المالي بالحراس وربطه بوزارة الداخلية أو الدفاع (...) ناقش البرلمان هذه المسألة مرارا، لكن تم التغاضي عنها لانها ليست في صالح النواب".

وتقول تقارير صحفية انه بالنسبة لسكن النواب فان الساكنين منهم داخل المنطقة الخضراء تتراوح نسبتهم ما بين ٨٠.٧٥٪، والنسبة المتبقية يسكنون في مناطق مختلفة، لكنها أيضا محمية بشكل مشدد.

نرمين عثمان: تدخلات خارجية تعيق لجنة الـ ١٤٠

□ متابعة / المدى

ذكرت نائبة رئيس لجنة تنفيذ المادة ١٤٠، أن تحديد الحدود الإدارية للمناطق المتنازع عليها، هي أكبر المشاكل التي تعترض تنفيذ هذه المادة، مبينة أن التدخل في تنفيذها ازداد في الآونة الأخيرة.

وقالت نرمين عثمان لوكالة كردستان للأنباء إن "لجنة تنفيذ المادة ١٤٠ كانت قد طالبت بتخصيص ما لا يقل عن ٧٠٠ مليار دينار عراقي، لتعويض العوائل المتضررة الموجودة في المناطق المستقطعة، كأولى خطوات تنفيذ هذه المادة، في حين أن الحكومة العراقية خصصت نحو ٢٠٠ مليار دينار عراقي فقط، وهذا سيؤدي إلى تأخير تنفيذ المادة المذكورة".

وأضافت عثمان أن "هناك تداخلات خارجية عديدة وكبيرة، وتسعى إلى عرقلة تنفيذ المادة ١٤٠، وبالأخص من جانب تركيا، وقد ازدادت خلال الآونة الأخيرة".

وأشارت نائبة رئيس تنفيذ المادة ١٤٠، إلى أن "أكبر العقبات أمام تنفيذ المادة هو تحديد الحدود الإدارية للمناطق المستقطعة، وينبغي على النواب الكرد في مجلس النواب العراقي، طرحها كمشروع أمام المجلس، بغية حسم هذه المشكلة عبر مجلس النواب".

وأوضحت أن "الحكومة لن تنفذ هذه المادة لغاية العامين المقبلين، بحسب اعتقادي".

أنباء عن تمويل "سري" لشخصيات عشائرية لدعم المشروع

مصادر: رجال أعمال يديرون من عمان تشكيل إقليم سني

□ بغداد / المدى

كشفت مصادر خاصة أن رجال أعمال عراقيين يقيمون في العاصمة الأردنية عمان يخططون لتمويل شيوخ عشائر في محافظات الانبار والموصل وتكريت بهدف التهيئة لإنشاء إقليم سني.

وتقول المصادر أن رجال الأعمال يجرون اتصالات مكثفة مع سياسيين عراقيين، دون أن يعرف حجم التجاوب مع الدعوة. لكن هذه الاتصالات تجري في ظل لقاءات واجتماعات في عواصم إقليمية مختلفة.

وتثير دعوات إنشاء الأقاليم جدلا واسعا في العراق، ورغم أن الدستور العراقي يجيز لسكان ثلاث محافظات الاتفاق لتشكيل إقليم، بيد أن المخاوف تتصاعد من أن يتم ذلك عبر إرادة خارجية.

وحتى الساعة تتحفظ الجهات الرسمية على التعليق بخصوص هذه الأنباء، لكنها بدأت تخرج من مسلكها السري وباتت محل نقاش واسع في كواليس القوى السياسية النافذة.

ويقول القيادي في القائمة العراقية جمال البطيخ إن الحديث عن هذا الموضوع كان محصورا في غرف السياسيين الذين تلقفوا هذه المعلومات مؤخرا.

وأشار في اتصال هاتفي مع المدى إلى أن الواقع السياسي في العراق "قد" يفرض على "الآخرين" التفكير بإنشاء إقليم واللجوء إلى الفيدرالية.

لكن البطيخ عبر عن رفضه لصناعة الأقاليم بيد خارجية، وأكد تأييده للنظام الإداري في إنشاء الفيدراليات في العراق.

التحرك الجديد وقع على عاتق تجار عراقيين عقدوا خلال الأسابيع الماضية اجتماعات خاصة مع سياسيين عراقيين لمعاينة الإمكانية المتاحة لإنشاء الإقليم.

ويقول نواب عراقيون إن هؤلاء التجار يحصلون على دعم دول أجنبية لربط المحافظات التي تضم الأغلبية السنية.

يشار إلى أن التحالف الوطني العراقي أبدى استغرابه الشديد من الدعوة إلى إنشاء إقليم سُني، لأن من يدعون اليوم إلى إنشاء هذا الإقليم هم أنفسهم من رفض سابقاً إقامة إقليم في جنوب العراق.

وقال النائب عن التحالف ياسين مجيد "هذه دعوات خطيرة تستبطن مشاريع تقسيم تهدد وحدة العراق وسيادته واستقلاله".

▪التفاصيل ص٣

7 الجامعات المفتوحة .. التهديد بالاغلاق ام الاعتراف ؟

ضغوطات سياسية على القضاء لنقل الصلاحيات إلى الحكومة

□ بغداد / المدى

حذر مراقبون للشأن السياسي من الضغوطات التي قد تتعرض لها المحكمة الاتحادية العليا نتيجة كثرة الدعاوى التي ترفع من مجلس الوزراء في مسألة حصر الصلاحيات لديه.

مختصون أكدوا لـ"المدى" أن توجها جديدا من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي لحصر الصلاحيات بيده من خلال المحكمة الاتحادية العليا، معتبرين أن الأمر طبيعي بالنظر لضعف الوزارة، فالمالكي بات متوجسا من رقابة البرلمان وهو يسعى لجعل اغلب الصلاحيات بيده.

وكان رئيس الوزراء رفع دعوى على رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي من اجل إبطال قانون مجلس الخدمة الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩. إلا أن المحكمة الاتحادية ردت الدعوى إليه.

وقال المتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى عبد الستار البيرقدار في تصريحات صحفية إن المحكمة الاتحادية العليا ردت، طعنا مقدما من رئيس مجلس الوزراء نوري المالكي ضد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي، مبينا أن الدعوى التي ردت تضمنت المطالبة بإبطال قانون مجلس الخدمة العامة الاتحادي رقم ٤ لسنة ٢٠٠٩ الذي طوت عليه البرلمان العام الماضي.

وأضاف البيرقدار أن قرارات المحكمة نافذة وملزمة لجميع السلطات استنادا إلى المادة ٩٤ من الدستور العراقي ولا يجوز الطعن بالقرار.

▪التفاصيل ص٢

فـــارزة

حكومة "لا تسمع" و "لا ترى"

□ علي حسين

يبدو أن الحكومة لديها الآن قناعة كاملة بأن تترك الصحافة والإعلام والناس يقولون ما يريدون دون سؤال أو مواجهة بحيث تفعل ما تريده، فيما الناس تكتفي بالكلام الذي لن يجدي ولن يفيد ، ولاشك أن هذا الذي يحدث كارثة حقيقية لأنه يمثل الفهم الخاطئ لمعنى الديمقراطية، يوما بعد يوم نكتفي نحن بالكلام فيما تكتفي الحكومة بالصمت واللامبالاة ليبقى الحال على ما هو عليه.

في كل أزمة تواجه البلاد نجد الحكومة وقد وضعت يدها في الماء البارد، تفرح بالتفسيرات الجاهزة، فكل العمليات الإرهابية هي تقصير من بعض الضباط الصغار، وعليه لابد من قرار عاجل باعتقالهم، ليخرج بعدها مسؤول امني كبير يقول لنا أن الأحوال "عال العال"، تريد منا الحكومة أن نوافق على طول الخط على أدائها الذي لن تفكر أبدا في تعديل مساره، أو أن تغيير سلوكها المتعنت مع المواطنين.

لن أعارض الحكومة إذن، حتى لا تضعني في خانة أعدائها الذين يحاولون أن يعطلوا عجلة الديمقراطية وربما تقرر فتنشر اسمي ضمن قوائم المطلوبين للعدالة، فنحن نعيش اليوم في بلد لا يحق لك فيه حتى الاعتراض على تعطيلك ساعات كاملة مع مواطنين آخرين في الشارع من اجل تأمين مرور احد المسؤولين الكبار، فالاعتراض حتما سيضعك في خانة الذين يهذون بكلام غير مفهوم.

لو راجعنا جميع العمليات الإرهابية التي يتعرض لها مواطنون أبرياء، فسوف نجد أن القاسم المشترك بينها هو خرق امني تقوم به عصابات إرهابية ، وهذا يدل على أن هناك خطأ جسيماً في الخطط الأمنية التي يضعها القادة الكبار في مكاتبهم الفخمة، ويدل في كل مرة على أزمة حقيقية في تشخيص السبب، فالحكومة لا تريد إرجاع الأسباب إلى المنبع وأصل المشكلة، فتكتفي بالتشخيص السطحي، بل حتى أنها لا تكلف نفسها فتخرج إلى الناس تعترف بالتقصير أو تعتذر لعوائل الشهداء والجرحى، مع أن المسألة واضحة كالشمس هناك أزمة أمنية حقيقية، وهناك عصابات إرهابية تستغل خلافات السياسيين على المناصب، وهناك فراغ امني حقيقي، فمن غير المعقول ولا المنطقي أن تبقى الوزارات الأمنية شاغرة لان بعض الساسة مصر على أن يحول وزارة الدفاع أو الداخلية إلى فوج تابع لحزبه،

مرة أخرى، لن أملّ من التكرار، فإن غياب مشروع الدولة المدنية التي تحمي حقوق المواطنين جميعا بغض النظر عن دياناتهم وطوائفهم ومذاهبهم هو المسؤول عما أصاب ويصيب البلاد من كوارث وأزمات سياسية وأمنية.

باختصار شديد مطلوب من الدولة ومن ساستها أن يدركوا حجم الأزمة التي تمر بها البلاد وان يعملوا على إطلاق مشروع دولة المواطن لا دولة المسؤول فهذا وحده هو المشروع القادر على تجميع الناس من حوله، رغم الغلاء ورغم الفقر والبطالة، وهو المشروع الذي سنحارب به التطرف، سواء جاء التطرف من الجماعات التي تحت الأرض أو من فتاوى شيوخ مجالس المحافظات والأحزاب الذين يخرجون علينا كل يوم بحكم وقرارات تعيدنا إلى عصور الظلام.

أيها السادة بدون المشروع المدني، سوف تزداد حالات التطرف والتخلف، وسوف تستمر الحكومة في موقعها خامدة ساكنة، فاقدة القدرة على التجديد والابتكار، وسوف ننصرف نحن عن كل شيء لنحقق أحلامنا الصغيرة بالهجرة إلى بلاد الله التي تحترم المواطنة ولم تفقد حكوماتها حاستي السمع والبصر.

ما حدث من قبل في كنيسة النجاة وما حدث بالأمس في مدينة الشعلة، وانتشار ظاهرة كاتم الصوت بشكل مخيف، ومحاولة بعض الساسة العودة بنا إلى زمن الدكتاتورية، وأحاديث البعض عن أقاليم طائفية مؤشرات تدق ناقوس الخطر وتدفعنا أن نطالب بحكومة تسمع وترى وتحترم إرادة الناس.